المطلب السابع

مؤشر الاندماج في العولمة ٢٠٠٤
مجلة السياسة الخارجية(*)

A.T. Kearney

تمهيد:

مؤشر العولمة Globalization Index أو الاندماج في منظومة العولمة إذا ما أردنا تعريباً موضحاً، هو أحد أهم إن لم يكن أهم مؤشرات اندماج الدول في تيار العولمة، وهو بالطبع من إفرازات النظام الاقتصادي والعالمي الجديد.

تتضمن الصفحات التالية عرضاً اتبعنا فيه نفس الترتيب، حيث التعريف بالمؤشر، ومحددات الاندماج في منظومة العولمة، والصورة العامة للمؤشر على مدار سنواته الثلاث، ثم لوضع مصر والدول العربية، واختتمنا بعرض كالمعتاد للدروس المستفادة والمقترحات.

(١) تعريف بمؤشر الاندماج في العولمة والجهة المصدرة له:

مؤشر العولمة هو مؤشر يصدر بصفة سنوية عن أ. ت. كرني للسياسة الخارجية التابع لـ Carnegie Endowment for International Peace، وهي منظمة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام ١٩٢٦، أي أكثر من ٧٥ عاماً من الخبرة.

(١) مؤشر الاندماج في منظومة العولمة، ملحق رقم (٧).

obeikandl.com

منظمة أ . ت. كرني هيئة توظف أكثر من ٤٠٠٠ موظف على مستوى العالم ثلثيهم من المستشارين، كما أن لها مكاتب في أكثر من ٦٠ دولة. إذاً هي مؤسسة أو شركة استشارية كبرى تلجأ إليها الشركات الاستثمارية للحصول على استشارات اقتصادية ومالية متنوعة.

هذا هو العام الرابع للمؤشر على التوالي، إذ أن أول صدور له كان عام ٢٠٠١، وفي هذا تأكيد على ما سبق أن ذكرناه بأن المؤشرات محل البحث هي وليدة الحقبة الأخيرة، وبالتالي فإنه من المتوقع التوسع في إصدار المزيد من تلك المؤشرات لتواكب متطلبات هذا العصر الجديد.

وقد بدأ المؤشر بعدد خمسين دولة في مؤشره الأول ٢٠٠١، وارتفع عدد الدول الداخلة في المؤشر خلال الأعوام الثلاث الأخيرة إلى ٦٢ دولة يمثلون ٨٥٪ من سكان العالم على حد تعبير واضعي المؤشر، من بينهم أربع دول عربية هي تونس والسعودية والمغرب ومصر. هذه الدول الـ ٦٢ تساهم بـ ٩٦ ٪ من الناتج العالمي السلعي الإجمالي.

(٢) محددات قياس انخراط الدولة في منظومة العولمة:

داومت مؤسسة ATKEARNEY على إصدار مؤشر العولمة على مدار السنوات الأربع الماضية أي منذ عام ٢٠٠١ كما ذكرنا. هذا المؤشر يقيس مستوى عالمية الدولة أو الاتصال العالمي للدولة ومدى اندماجها مع العالم الخارجي. يستند مؤشر العولمة على عدد من العوامل والمحددات التي من خلالها ينتهي واضعي المؤشر إلى وضع ترتيب للدولة.

يعتمد واضعي المؤشر على تحليل عدد ١٤ متغير تم تنظيمها في عدد أربعة عوامل رئيسية عبر تطورها لقياس عولمة الدولة من بينها:

- وضع وإمكانات الدولة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مسائل التمويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والتجارة).
- الاتصالات الشخصية والسفر (السياحة الخارجية والاتصالات الدولية وعمليات الانتقال عبر الحدود)
- السياسة الداخلية والخارجية (العضوية في الهيئات الدولية، المهام التي كلفت بها الدولة وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي وعدد السفارات داخل كل دولة).

يتم حساب ترتيب الدول في المؤشر من خلال نقاط تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

(٣) نظرة عامة على المؤشر خلال سنواته الأربع:

من خلال مقارنة مؤشرات العولمة على مدار سنواته الأربع (منذ ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤) تبين لنا الآتي:

- حافظت أيرلندا على ريادتها لدول العالم كأكثر دول العالم اندماجاً في تيار العولمة باحتلالها المرتبة الأولى على مدار الثلاث سنوات التي صدر فيها المؤشر، وربما يؤكد تلك المكانة أن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات الصناعية لأيرلندا أنتجتها شركات دولية عاملة في أيرلندا.
- تلتها سويسرا والسويد سنغافورة، وإن كان الملاحظ أن تلك الدول الثلاث تتبادل المواقع من الثاني إلى الرابع على مدى السنوات الأربع الماضية. فبعد أن كانت سنغافورة في المرتبة الرابعة في ٢٠٠٣ صعدت إلى المرتبة الثانية هذا العام (٢٠٠٤) وهكذا...

- حافظت دول جنوب شرق آسيا على مكانتها كأكثر الاقتصاديات اندماجاً بين الاقتصاديات الواعدة. ووفقاً لبيانات واضعي مؤشر العولمة، دول جنوب شرق آسيا تعتبر أوسع مركز للإنترنت في العالم.
- بصفة عامة شهد تيار العولمة تباطؤً خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد وضح ذلك من خلال مؤشرات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان وغرب أوربا. فعلى سبيل المثال تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من ٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١,٣٪ عام ٢٠٠٢, إلا أن مؤشرات النمو عالمياً كحجم التجارة الاستثمار ومعدلات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية شهدت تحسناً هذا العام بما يصب في اتجاه تيار العولمة. ولكن بالنسبة بالمتغيرات السياسية فقد شهدت تراجعاً وضعف مستوى الاندماج خاصة بعد توجه الولايات المتحدة لخوض الحرب على العراق دون إجماع دولي، وكذلك رفض كل من الولايات المتحدة وتشيلي والصين وإسرائيل الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، كل هذا يصب في عكس اتجاه تيار الاندماج العالمي.
- كما تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى أقل من نصف حجم هذا التدفق عام ٢٠٠٣، استمر هذا التراجع عام ٢٠٠٤، نظراً لأسباب عدة في مقدمتها تراجع عمليات الدمج والاستحواذ، وتراجع معدلات النمو في العديد من دول العالم.
- حافظت دول شرق أوربا على أداء متقدم رغم التراجع الاقتصادي العالمي، وكانت جمهورية التشيك هي خير ممثل في المؤشر لهذه المنطقة باحتلالها المرتبة ١٤ هذا العام بعد أن كانت الدولة ١٤ بين دول العالم الـ٦٢، متفوقة في أدائها على العديد من الدول الصناعية مثل ألمانيا وأسبانيا واليابان وإيطاليا، كذلك كانت سلوفينيا والسلوفاك وكرواتيا.

- كما تربعت بنما على قائمة دول أمريكا اللاتينية في المؤشر باحتلالها المرتبة الـ٣٠ عام ٢٠٠٣ ثم المرتبة ٢٧ هذا العام (٢٠٠٤). وأرجع المؤشر إيجابية مؤشرات اندماج بنما إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة وتحديث العمل بقناة بنما كرابط بين أمريكا وأوربا وأسيا من ناحية وبين دول أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى.
- أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فتونس هي خير ممثل هذا العام باحتلالها المرتبة ٣٥ وإن كانت إسرائيل تتصدر دول المنطقة باحتلالها المرتبة ٢٢, وفي المقابل كانت مصر أدنى الدول العربية اندماجاً في تيار العولمة بعد تراجعها إلى مرتبة الدولة قبل الأخيرتين (المرتبة ٦٠ من بين ٦٢ دولة).
- وربما يعكس أداء مصر والسعودية والمغرب وتونس الأداء المتواضع للدول العربية مجتمعة، حيث تراجع معدلات النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، بعد أن كان نصيب الدول العربية من الصادرات العالمية ١٠,٧٪ عام ١٩٨١ هبط نصيبها إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٠١, كما تراجع نصيب الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمية من أكثر من ٥٪ خلال الثمانينات إلى أقل من ١٪ عام ٢٠٠٤.
- أضف إلى ذلك أن نصيب العرب من تكنولوجيا المعلومات يعد من أدنى المعدلات في العالم حيث أن ١,٢٪ فقط من العرب بإمكانهم التعامل مع الكمبيوتر، ونصف هذا الرقم بإمكانه التعامل مع الإنترنت. أضاف إلى ذلك أن واضعي المؤشر أن الأمية ذات الحجم الكبير وعجز الأنظمة التعليمية تمثل سبباً رئيسياً في تراجع مؤشرات الدول العربية. يؤكد ذلك ما خلص إليه تقرير التنمية البشرية العربي والعالمي حيث تتعدى نسبة الأميين بالدول العربية الـ ٤٠٪.

(٤) تطور أداء مصر في مؤشر العولمة:

شهد أداء مصر في مؤشر الاندماج في منظومة العولمة خلال سنوات إصداره الأربع تراجعاً كبيراً (كما هو موضح بالجدول (١٩) وربما هي في سبيلها للخروج كلية من المؤشر بعد احتلالها المرتبة ٦٠ من ٦٢.

ولا يعني هذا التراجع في الترتيب العام تراجعاً كبيراً في الأداء، بقدر ما يعني أن مصر مقارنة بدول كثيرة أخرى لم تبذل من الجهود ما يمكنها من الحفاظ على مراتب اقتنصتها الدول الأخرى.

جدول ١٩: تطور ترتيب كل من مصر وإسرائيل في مؤشرات الاندماج في العولمة

	مؤشر الاندماج في العولمة ٢٠٠١	مؤشر الاندماج في العولمة ٢٠٠٢	مؤشر الاندماج في العولمة ٢٠٠٣	مؤشر ٢٠٠٤
مصر	٣٦	٤٥	٤٦	٦٠
إسرائيل	١٩	١٨	١٩	٢٢

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات الاندماج في منظومة العولمة منذ صدوره وحتى ٢٠٠٤.

وكما هو موضح بالجدول ١٩، أمكن استخلاص النتائج الآتية:

- يلاحظ بالنسبة لمصر احتلالها للمرتبة رقم ٤٦ في مؤشر ٢٠٠٣ بعد أن كانت تحتل المرتبة ٣٦ في مؤشر ٢٠٠١ وهو ما يعني تراجعاً يقدر بعشرة مراتب. إلا أنه مع مؤشر ٢٠٠٤ هبط ترتيب مصر هبوطاً كبيراً إلى مؤخرة المؤشر لتصبح مع الدول الثلاث التي تحتل مؤخرة المؤشر (المرتبة ٦٠) وكان تراجع مصر هذا العام مقارنة بسابقة قد قدر بـ ١٢٪ وهي أعلى نسبة تراجع بين دول المؤشر باستثناء المغرب التي سجلت تراجعاً بلغ ١٨٪.

- وبالمقارنة بالنسبة لإسرائيل، فقد لوحظ حفاظ إسرائيل على أداء شبه ثابت دار حول المرتبة ١٩ و ٢٢ لتكون من أفضل ٢٠ دولة على مستوى العالم متقدمة على العديد من الدول الصناعية ومنها أسبانيا وإيطاليا واليابان. ولكن الملاحظ هو تراجع ترتيب إسرائيل تراجعاً ملحوظاً هذا العام إلى المرتبة ٢٢ بعد أن كانت الدولة ١٩ كما يوضح الجدول أعلاه.

سبق أن ذكرنا أن مؤشر الاندماج في العولمة عول على العديد من المؤشرات الفرعية (١٣ مؤشر فرعي)، فماذا عن أبرز مؤشرات مصر الفرعية والتي سجلت فيها ترتيب متقدم، وتلك التي كانت سبباً في تدني مؤشرها وترتيبها العام، حتى تحظى بقدر أكبر من الاهتمام لتتحسن في المؤشرات المقبلة؟

أولاً: بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي دخلت بها مصر ضمن أفضل عشرين دولة على مستوى العالم فهي:

- العضوية في المنظمات الدولية ..... (١٥).
- التحول الحكومي ..... (١٨).

ثانياً: أسوأ المؤشرات الفرعية والتي كانت سبباً في تراجع ترتيب مصر العام فهي:

- الأداء الاقتصادي ..... (المرتبة ٥٨).
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ..... (المرتبة ٥٤).
- مستوى الدخل ..... (المرتبة ٥٨).
- عدد مستخدمي الإنترنت ..... (المرتبة ٥٥).

- الأداء التكنولوجي .....(المرتبة ٥٣).

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد لوحظ أن أبرز المحددات أو المؤشرات الفرعية والتي كانت سبباً في تقدمها فهي:

- التطور التقني وتكنولوجيا الاتصالات.
- التنقلات الفردية.
- مستوى الدخول وتحويل المدفوعات.
- الأداء الحكومي.

في حين لوحظ أن أسوأ المحددات الفرعية لأداء إسرائيل في مؤشر العولمة هذا العام (٢٠٠٤) فيتمثل في مؤشرين وهما المنظمات الدولية (٦١) والاتفاقات الدولية (٦١)، على الرغم من أن ترتيبها العام كما ذكرنا هو الدولة رقم ٢٢ على العالم لهذا العام.

(٥) تطور أداء الدول العربية التي شملها مؤشر الاندماج في العولمة:

لم يتغير عدد الدول العربية الداخلة في المؤشر لهذا العام عن سابقة، إذا لم يتغير إجمالي الدول التي يشملها المؤشر. وقد سبق أن ذكرنا إلى أن مؤشر الاندماج في العولمة لم يضم سوى أربع دول عربية وهي تونس والمغرب والسعودية بالإضافة إلى مصر. وبعد أن عرضنا لوضع مصر في هذا المؤشر الهام، فماذا عن وضع باقي الدول العربية؟

كما هو موضح بالجدول رقم ٢٠، والذي بالإطلاع عليه لاحظنا أن هناك تباين في أداء الدول العربية الثلاث على التفصيل التالي:

- سبق أن ذكرنا في تقرير العام الماضي (٢٠٠٣/٢٠٠٤) أن المغرب هي أفضل ممثل للدول العربية في مؤشر الاندماج في العولمة نظراً لتحسن أدائها على مدار سنوات المؤشر الثلاث، فبعد احتلالها للمرتبة ٤٢ عام ٢٠٠١ صعدت صعوداً كبيراً إلى المرتبة ٢٩ في مؤشر ٢٠٠٣/, ٢٠٠٤ إلا أن فرحة المغرب لم تدم طويلاً حيث شهدت أعلى نسبة تراجع بين الدول التي شملها المؤشر قاطبة. فقد احتلت المغرب هذا العام المرتبة ٤٧ مقارنة بالمرتبة ٢٩ العام الماضي.
- بالنسبة لتونس وبعد التراجع الكبير الذي كانت قد شهدته العام الماضي عادت لتتعافى من جديد وحققت مركزاً أفضل هذا العام باحتلالها المرتبة ٣٥ بدلاً من المرتبة ٣٩ العام الماضي.
- أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، والتي كنا قد ذكرنا أنها احتلت المرتبة ٦١ العام الماضي، فقد أوضح واضعي المؤشر بأن هذا الترتيب (أي العام الماضي) قد تم تعديله في وقت لاحق نظراً لأن البيانات بشأن السعودية واستبيانات إضافية تم استكمالها بعد صدور مؤشر ٢٠٠٣, وبناءً على التعديل فإن السعودية كانت في المرتبة ٤١ وليس ٦١ ، وهو نفس المركز الذي حققته السعودية هذا العام أي أن ترتيبها لم يتغير على مدى عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤,
- الملاحظة الهامة والعامة هنا هي أن الدول العربية الأربعة الممثلة في المؤشر تدخل جميعها ضمن المجموعة الثانية، إذ ليس من بينهم دولة عربية واحدة ضمن الأربعة والثلاثين الأوائل، في الوقت نفسه تحتل دولة إفريقية مثل بتسوانا المرتبة ٣٠.

جدول ٢٠: تطور ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاندماج في العولمة (٢٠٠١-٢٠٠٤)

	مؤشر العولمة ٢٠٠١	مؤشر العولمة ٢٠٠٢	مؤشر العولمة ٢٠٠٣	مؤشر ٢٠٠٤
أيرلندا	١	١	١	١
المغرب	٤٢	٤٦	٣٩	٤٧
تونس	٢٨	٣٦	٣٩	٣٥
السعودية	–	٣٧	٦١	٤١
تركيا	٣٧	٥٥	٥٣	٥٥
أمريكا	١٢	١٢	١١	٧
إيران	٥٠	٦٢	٦٢	٦٢

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات الاندماج في العولمة (٢٠٠١، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

إذا كان هذا هو الترتيب العام للدول العربية في مؤشرات الاندماج في منظومة العولمة، ربما يسأل البعض عن مواطن القوة التي يجب تعضيدها ومواطن الضعف التي ينبغي معالجتها لتحسين الترتيب العام. وفي سبيل ذلك نعرض لأداء الدول العربية الثلاث (المغرب وتونس والسعودية) في المؤشرات الفرعية (١٣ مؤشر فرعي) شأن عرضنا للحالة المصرية.

- هناك ملاحظة أولية وهي أنه لم تتبوأ أي من الدول العربية الأربع ترتيباً في المؤشرات الفرعية ضمن الدول العشر الأوائل، باستثناء المغرب والسعودية اللتين احتلتا المرتبتين (٦) بالنسبة للمغرب و(٩) بالنسبة للسعودية في مؤشر واحد وهو عائدات من الخارج والتحويلات الفردية.

- **بالنسبة للمغرب** لوحظ أن أسوأ ترتيب للمغرب في المؤشرات الفرعية كان في المؤشرات التالية:

- الاستعداد التكنولوجي.
- وتدفق الاستثمار غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.
- والأداء الاقتصادي.
- والوضع السياسي.
- واستخدام الإنترنت. (راجع المؤشر المرفق لمزيد من التفصيل).

- **أما بالنسبة لتونس** فقد كانت التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وتحويل المدفوعات هي أفضل مؤشراتها الفرعية أداءً. أما أسوأ مؤشرات تونس الفرعية فتتمثل في الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتعامل مع الإنترنت والتكنولوجيا والتحول الحكومي.

- **أما بالنسبة للسعودية** فبالنظر إلى مؤشرات أدائها الفرعية لوحظ الآتي:

- أنه على الرغم من احتلال السعودية للمرتبة قبل الأخيرة في الترتيب العام، فقد لوحظ احتلالها لمراتب متقدمة تراوحت بين ١٤ و ٢٦ في عدد من المؤشرات الفرعية وهي كالتالي:

- التحويلات.
- شبكة التليفونات المحلية والدولية.
- السفر والسياحة.

- أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي والتي تراوح أداء السعودية فيها بين المرتبة ٥٠ و٦١ فتتمثل في:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأداء الاقتصادي.
- البيئة السياسية.
- المنظمات الدولية.
- التحول الحكومي.

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

لاحظنا من خلال هذا العرض أن أداء الدول العربية الأربع التي شملها المؤشر في تذبذب وبالنسبة لأغلبهم في تراجع مستمر، في الوقت الذي لاحظنا فيه ارتفاع ترتيب وأداء الكثير من الدول منها سنغافورة وأيرلندا بل، وحتى دولة بتسوانا الأفريقية، والعديد من دول شرق أوربا.

- فقد تراجع أداء دولتين وهما مصر والمغرب تراجعاً كبيراً في حين ثبت ترتيب السعودية وصعدت تونس لتقترب من مركز متميز حققته عام ٢٠٠٢, ولكن الصورة العامة لهذه الدول التي يفترض فيها أنها تمثل المجموعة العربية ليست مشجعة خاصة بالنسبة لمصر التي احتلت المرتبة ٦٠ هذا العام.
- ربما يفيد عرضنا التفصيلي للمؤشرات الفرعية في تعرف المسئولين في الدول العربية الأربع على مواطن القوة والضعف وذلك للتعامل العلمي مع الموقف. ليس هذا فقط بل يعد هذا العرض آلية ربما تستهدي بها الدول العربية غير المشمولة حالياً لتكون مؤهلة للدخول بترتيب مشرف عند تفكير واضعي المؤشر في إدراجها.
- نفس التوصية التي عرضنا لها في كل مؤشر وهي ضرورة الاقتراب من

التجارب الناجحة وأمامنا عدد من الدول مثل سنغافورة وأيرلندا وماليزيا التي تتقدم على إسرائيل والعديد من الدول الصناعية.

- فالإصلاح يقتضي التعرف عن قرب على أسباب نجاح تلك الدول الصاعدة من خلال البعثات المكثفة للبارزين عن جدارة علمية من الشباب العربي والعودة إلى الأوطان العربية بخبرات توفر وقتاً كبيراً وتكاليف باهظة يتطلبها التجريب التقليدي.
- توصية خاصة لمصر، والتي شهدت لانقول تراجعاً بل هبوطاً حاداً هذا العام بعد احتلالها المرتبة ٦٠ وهي أنه ينبغي إدراك أننا في سباق مع الآخرين، واحتلال مركز متقدم أو متخلف يتوقف على الجهد الجدي المبذول، لقد احتلت مصر هذا العام مرتبة فوق الخمسين في عدد ١٣ مؤشر فرعي من إجمالي ١٨، تلك المؤشرات الـ ينبغي أن تحظى بمزيد من الاهتمام والتعضيد ليتحسن الأداء فيها وهو ما سينعكس في النهاية على الترتيب العام لمصر بالإيجاب، وإلا فلم يعد أمام مصر سوى المركزين الأخيرين، وهو ترتيب لايليق كلية بإمكانات مصر البشرية والطبيعية والإقليمية...الخ.
- ونظراً لكون تونس هي أفضل الدول العربية أداءً في هذا المؤشر، يوصى كخطوة أولية، وعلى أثر الاتفاقات العربية البينية والعمل العربي المشترك، بتعرف الدول المعنية وفي مقدمتها مصر والمغربية على آليات ارتفاع مؤشر تونس واستخلاص الدروس المستفادة.
- وأخيراً فإنه من المتوقع أن يضم المؤشر في تعداده عدداً أكبر من الدول العربية، لذا يوصى بضرورة استعداد الدول العربية خاصة الأردن وقطر والكويت والإمارات والبحرين حتى يأتي ظهورها الأول في مؤشر الاندماج

في العولمة مشرفاً لها وللأمة العربية. فقد لاحظنا عند عرضنا لمؤشر التنافسية العالمي دخول الإمارات لأول مرة هذا العام وكان دخولاً مشرفاً حيث تحتل الإمارات ترتيباً متقدماً كما عرضنا، ومن ثم فلا نستبعد إدخال المزيد من الدول العربية خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من قبل الغرب بتلك المنطقة ومشروعات الإصلاح المعدة لها..

opeikandl.com